أفعال الكلام بين الدّرس التّداولي الحديث والتّراث البلاغي العربيّ

Acts of speech between the modern pragmatic lesson and the Arabic rhetorical heritage

شـدّاد محمد / طالب دكتوراه
د. قوّال فضيلة.
قسم اللّغة والأدب العربي – جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)

مخبر الخطاب الحجاجي، جامعة تيارت
cheddadmohamed14@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/10/22 تاريخ القبول: 2019/11/20

ملخص: تهدف هذه الدّراسة إلى تسليط الضّوء على مفهوم يعدّ من أهمّ المفاهيم التي انبنى عليها صرح النّظريّة التّداولية، أعني به أفعال الكلام وما نتج عنه من رؤى وتصوّرات جديدة غيّرت نظرة الدّارسين إلى اللّغة، فبعد أن كان يُنظر إليها على أنّها بنى مجرّدة مفصولة عن سياق استعمالها، أصبح ينظر إليها على أنّها فعل متحقّق في الواقع له خصائصه ونتائجه. وفي السّياق ذاته تتوخّى هذه الدّراسة تقصّي أبعاد هذا المفهوم التّداوليّ في تراثنا البلاغي، لمدّ جسور التّلاقي والتّماهي بين الدّرس النّقدي واللّساني الحديث، والدّرس البلاغي العربي القديم، فكان من جملة ما خلصت إليه من نتائج، أنّ هذا المفهوم يندرج ضمن الظّاهرة البلاغيّة المعنونة بنظريّة الخبر والإنشاء في تراثنا البلاغي، ولعلّ هذا ما يؤكّد ذلك التّواشج العميق بين الحقلين المعرفيين.

الكلمات المفتاحية: تداوليّة؛ بلاغة؛ فعل كلام؛ خبر؛ إنشاء.

Abstract: This study aims to shed light on a concept that is one of the most important concepts upon which the edict of pragmatic theory was based, namely, the acts of speech and the resulting new visions and perceptions that changed the view of learners of the language. It became perceived as a verified verb with its characteristics and consequences. In the same context, this study seeks to explore the dimensions of this pragmatic concept in our rhetorical heritage, to build bridges of convergence and identification between the critical and modern linguistic lesson, and the ancient rhetorical Arabic lesson. In our rhetorical heritage, this is probably confirmed by the deep interrelationship between the two cognitive fields.

key words: pragmatic; acts of speech; rhetoric; construction; news.

يتردّد مصطلح الأفعال الكلاميّة Les actes de langage كثيرا في الدّراسات اللّغوية المعاصرة، إذ أصبح نظريّة قائمة بذاتها لها أسسها ومقوّماتها ومكانتها الخاصّة في حقل الدّراسات التّداولية، وقد تبلور هذا المفهوم (الأفعال الكلامية) كنتيجة حتميّة لتلك التطوّرات التي شهدتها دراسة اللّغة، فاللّغة حسب (أوستين) لم تعد وسيلة تواصل فحسب، بل هي وسيلة التّأثير في الواقع وتغيير السّلوك والمواقف، يتمّ بفضلها إنجاز جملة من الأفعال، إذ "يرى أنّ وظيفة اللّغة الأساسيّة ليست إيصال المعلومات والتّعبير عن الأفكار، أي هي مؤسّسة تتكفّل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقيّة، إلى أفعال ذات صيغة اجتماعية"[1] غير أنّ الإشكاليّة التي نريد معالجتها من خلال هذا البحث هي كالتّالي: على أيّ أساس فكريّ أو فلسفيّ قام مفهوم الفعل الكلامي؟ ولماذا أصبح هذا المفهوم نواة مركزيّة في الكثير من الأعمال التّداولية؟ وهل لهذا المفهوم ما يقابله في تراثنا النّقدي العربي القديم؟

الفعل الكلامي L'acte de langage:

الفعل الكلامي يعني "التصرّف أو العمل الاجتماعي والمؤسّساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام"[2] هذا المفهوم وضع أصوله الفيلسوف اللّغوي (أوستين - Austin) في مؤلّفه الصّادر بعنوان: "كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟" "How to do things with word ?" وهو عبارة عن اثنتي عشرة محاضرة، نشرت عام 1960 والذي ترجم إلى الفرنسية بالعبارة: "Quand dire c'est faire"، ومن الباحثين العرب من يطلق عليه مصطلح: "الفعل اللّغوي" و"الأعمال القوليّة" و"الأعمال الكلاميّة" ثمّ أقام بناء هذا المفهوم، اللّغوي (سيرل - Searl) حيث أسهم بأفكاره الجديدة في توسيع آفاق هذه النّظرية، ثمّ وسّع مجاله (كرايس - Grice). وفيما يلي سنتحدّث عن إسهامات هؤلاء في حقل هذه المفهوم التداولي:

أوستين ونظريّة الأفعال الكلاميّة:

إنّ أفكار وإسهامات هذا الفيلسوف اللّغوي فيما يخصّ الفعل الكلاميّ، ناتجة عن تأثّره المباشر بفيلسوف اللّغة النّمساوي (لودفيغ فيتجنشتاين L.Wittgenestein) رائد الفلسفة التّحليلية، فلم تولد أفكار (أوستين) من العدم، وإنّما انطلقت من الهفوات وتسرّبت من الثغرات التي

تركتها الدّراسات النّقدية في مجال اللّغة، حيث ربط هذا الأخير اللّغة بالاستعمال أو الإنجاز مهتمّاً في ذلك بالكلام الذي أهمله (سوسير)، كما ذهب إلى أنّ هناك منطوقات لا تصف شيئا في الواقع ولا تقرّر أمرا، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصّدق والكذب، ولكنّها تنجز أعمالا (كالوعد، التحذير، الأمر، الدعاء...الخ) والحكم عليها مرهون بنجاحها أو فشلها. فيكون بذلك قد قدّم رؤية جديدة حول اللّغة، من ملامح هذه الرّؤية الجديدة تقسيمه للجمل إلى وصفيّة وإنشائيّة، "فالجمل الوصفيّة أو التّقريرية Constative لا تميل إلّا إلى وصف الحدث من غير ادّعاء بتغيير الأشياء، في حين تكون أدائيّة أو إنجازيّة Performative حين تقوم بتحويل الواقع"[3] فالجمل الوصفيّة هي جمل خبريّة يمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب، أمّا الجمل الإنشائية فلا يمكن الحكم عليها بالصّدق أو الكذب.

بيد أنّ (أوستين) اكتشف فيما بعد أنّ المقابلة بين الجمل الوصفيّة والجمل الإنشائيّة ليست بالبساطة التي كان يظن، ذلك أنّ هناك "جملا إنشائيّة لكنّها لا تستند إلى ضمير المتكلّم في زمن الحال، ولا تتضمّن أيّ فعل إنشائي مثل المزايدات أثناء لعبة البريدج أو الجمل من قبيل: رفعت الجلسة، وقد قادته هذه الملاحظات الأخيرة إلى وضع مفهوم جديد، مفاده: "أنّ كلّ جملة تامّة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وهو مفهوم الأعمال اللّغوية التي ميّز فيها بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية"[4]:

1- فعل القول L'acte locutoire: هو الفعل الذي ننجزه بمجرد التلفّظ، ويقوم على تركيبة ثلاثيّة (فعل تصويتي، فعل تأليفي (تركيبي)، فعل إحالي (معجمي). أي "يقابل التلفّظ بالأصوات (فعل صوتي)، والتلفّظ بالتّراكيب (فعل تركيبي) واستعمال التّراكيب حسب دلالتها (فعل دلالي)"[5] فعند قولنا: الجوّ جميل، يشكّل ملفوظا يتشكّل من أصوات تتركّب هذه الأصوات بشكل يفضي لإكساب الجملة دلالة معيّنة.

2- الفعل الإنجازي L'acte illocutoire: على الرّغم من أنّ (أوزوالد ديكرو - Oswald Ducrot) رأى أنّه من الصّعوبة إن لم نقل أنّه من المستحيل تقديم تعريف للفعل الإنجازي، إلّا أنّه الفعل المتضمّن في القول أو قوّة فعل الكلام، "فهو نتاج الفعل السّابق وهو الفعل الإنجازي الحقيقي(...)وهو القيام بفعل ضمن قول شيء"[6].

مثاله: غادر العاصمة غدا. فإذا اعتبرنا هذا فعلا كلاميّا إنجازياً، فلا بدّ أن ينطوي على (قوّة Force) و (محتوى قضوي Contenu-Propositionnel)

3- الفعل التّأثيري L'acte perlocutoire: يتمثّل في تلك الآثار النّاجمة عن الفعل الإنجازي، أو هو ردّة فعل المتلقي اتجاه الفعل الإنجازي كتغيير موقفه أو تغيير سلوكه أو قبول فعل والالتزام به أو رفضه "فعندما نقول شيئا ما قد يترتب عليه حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرّفاته"[7]

ويعدّ الفعل الإنجازي هو العمدة والرّكيزة في الكلام، لذا نجد (أوستين) يركّز عنايته عليه حتّى سمّيت نظرية أفعال الكلام بالنّظرية الإنجازية أو نظرية الفعل الإنجازي. وهذا الفعل يرتبط بمقصد المتكلّم وعلى السّامع أن يبذل جهده في سبيل الوصول إليه ولهذا يلعب مفهوم قصد المتكلّم L'intention دوراً مركزيّاً في نظريّة أفعال الكلام.

وبناء على مفهوم الأفعال الإنجازية، قام (أوستين) بتصنيف الأفعال الكلاميّة إلى خمسة أصناف:[8]

أ- الأفعال الحكميّة Verdictives: هدفها إصدار الأحكام مثلما يفعل قاضي المحكمة، وقد يكون الحكم نهائيا أو مرحليا، وقد تكون نافذة أو غير نافذة، وقد تكون تقديرية أو ظنّية مثل: قدّر، حكم على..الخ

ب- أفعال القرارات Exercitives: هي التي تعبّر عن اتخاذ قرار لصالح أو ضد شخص، مثالها: أعد، أتعاقد على، أقسم..الخ

ت- الأفعال الإلزاميّة أو التّعهد Commissives: هدفها أن يتعهّد المرسل بإنجاز فعل معيّن، مثل: الوعد والضمان والتأييد والخطبة قبل الزواج.

ث- أفعال السلوك Behabitives: هي التي تعمل رد فعل سلوك الآخرين: كالاعتذار والشكر والتهنئة والرجاء.

ج- أفعال العرض أو الإيضاح Expositives: هي التي تستخدم لتوضيح وجهة نظر أو تبيين رأي، فتأتي بالحجج والبراهين مثل: الإثبات، الإنكار، الموافقة، التّصويب، المطابقة، الاعتراف.

خصائص الفعل الكلامي:

يكتسب الفعل الكلاميّ الكامل حسب تصوّر (أوستين) ثلاث خصائص: "إنّه فعل دال - إنّه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات) - إنّه فعل تأثيري (أي يترك آثارا معيّنة في الواقع، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا)"[9]

سيرل ونظرية الأفعال الكلامية:

إنّ ما قدّمه (أوستين) لم يكن كافيا لوضع نظريّة متكاملة للأفعال الكلاميّة، لكنّ جهوده عدّت نقطة انطلاق لعديد من المفاهيم الجوهريّة في حقل هذه النّظرية، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي، "حتّى جاء (جون سيرل) فأحكم وضع الأسس المنهجيّة التي تقوم عليها، وكان ما قدّمه عن الفعل الإنجازي والقوّة الإنجازية كافيا لجعل الباحثين يتحدّثون عن نظرية سيرل في الأفعال الكلامية بوصفها مرحلة تالية لمرحلة الانطلاق عند أوستين."[10]

وتتلخّص إسهامات (سيرل) في حقل النّظرية التداولية فيما يلي:

1- ميّز (سيرل) بين "القوّة الإنجازية والقضيّة المعدّة للتلفّظ والتّبليغ، على اعتبار أنّ القوّة الإنجازية يمكن أن تكون مضمرة... كما شدّد على وجود تباينات بين الأفعال الإنجازية والألفاظ الإنجازية، ذلك أنّ الألفاظ الإنجازية داخلة في اللّغة وتعدّ فرعا منها. وتبقى في مضمونها اجتماعية، في حين تتعلّق الألفاظ الإنجازية بلغة خاصّة بشكل يجعلها قابلة بأن تختلف من لغة على أخرى"[11]

2- نصّ على أنّ الفعل الإنجازي "هو الوحدة الصّغرى minimal unit للاتّصال اللّغوي، وأنّ للقوّة الإنجازيّة دليلا يسمّى دليل القوّة الإنجازية illocutionary force dicator يبيّن لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤدّيه المتكلّم بنطقه للجملة، ويتمثّل في اللّغة الإنجليزية في نظام الجملة word-order والنّبر stress، والتّنغيم intonation، وعلامات الترقيم punctuations في اللّغة المكتوبة، وصيغة الفعل mood، وما يسمى الأفعال الأدائية performative"[12]

3- الفعل الكلامي عنده أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلّم، بل هو مرتبط أيضا بالعرف اللّغوي والاجتماعي، ولخّص ذلك في عبارة مأثورة هي:[13]

Meaning is more than a matter of intention it is also a matter of convention

4- ميّز بين الأفعال الإنجازية المباشرة والأفعال الإنجازية غير المباشرة، "حيث مثّلت الأفعال الإنجازية لديه، الأفعال التي تطابق قوتها الإنجازية قصد المتكلّم،أمّا الأفعال الإنجازية غير المباشرة لديه، فهي الأفعال التي تخالف فيها قوتها الإنجازية قصد المتكلّم، وهذه الأفعال لا تدلّ صورتها التّركيبية على زيادة في المعنى الحرفي، وإنّما الزيادة متأتّية من معنى المتكلم"[14]

وتبعا لهذا فإنّ (سيرل) قدّم تصنيفا بديلا لتصنيف (أوستين) للأفعال الكلاميّة، وتصنيفه هذا يستند إلى ثلاثة أسس منهجيّة:

أ- الغرض الإنجازي point illocutionary

ب- اتجاه المطابقة Direction of fit

ت- شرط الإخلاص Sincerity condition

وقد جعلها خمسة أصناف أيضا:

1- الإخباريات أو التّقريريات Assertive: الغرض الإنجازي فيها هو وصف المتكلم واقعة معيّنة من خلال قضيّة proposition وأفعال هذا الصّنف كلّها تحتمل الصّدق والكذب، واتجاه المطابقة فيها هو القول إلى العالم (words-to world)[15]

2- الوعديات Commissives: الغرض منها هو الغرض الوعديّ، واتّجاه المطابقة في الغرض الوعدي هو من العالم إلى القول، والمسؤول عن أحداث المطابقة. أمّا الشّرط العام للمحتوى القضوي في الوعديات، فهو أن تمثّل القضيّة فعلا مستقبلا للمتكلّم، والشّرط المعد هو قدرة المتكلم على أداء ما يلزم نفسه به، والحالة النّفسية التي عبر الوعد هي القصد Intension [16]

3- الأمريات (الطلبيات) Directives: الغرض منها هو الغرض الأمري، واتّجاه المطابقة في هذا الغرض يكون من العالم إلى القول (world-to words) والمسؤول عن

إحداث المطابقة هو المخاطب، والشرط العام للمحتوى القضوي في الأمريات هو أن يعبّر عن فعل مستقبل للمخاطب وقدرة المخاطب على إنجاز ما طلب منه.[17]

4- التّعبيريات أو البوحيات Expressive: الغرض من البوحيات هو التعبير عن موقف حيال الواقعة التي تعبر عنها القضية، ويبدو أنّه ليس ثمة شرط عام محدّد للمحتوى القضوي في البوحيات، لكنّ القضايا التي تتضمنها أكثر البوحيات ترتبط بنحو ما بالمتكلّم أو المخاطب، والشّرط المعد لأغلب البوحيات هو تحقّق المحتوى القضوي سلفا، إذ إنّ المتكلّم إنّما يعبّر فيها عن حالته النّفسيّة اتجاه الواقعة المفروض تحقّقها.[18]

5- الإيقاعيات أو الإعلانيات Declaratives: واتجاه المطابقة في الغرض الإعلاني قد يكون من القول إلى العالم أو من العالم إلى القول، أي الاتجاه المزدوج ولا يحتاج إلى شرط، إذ يكفي إنجازها بنجاح لتحقيق المطابقة[19]

نظرية الأفعال الكلامية عند العرب وأبعادها التداولية:

بعد تقديم لمحة مختصرة عن نظريّة الأفعال الكلاميّة في الدّرس اللّساني الغربي الحديث، سنحاول تقصّي جذورها وأبعادها التّداوليّة في تراثنا البلاغي العربي، بغية مقاربة المفاهيم وتحديد أوجه التّشابه والاختلاف، وكذلك بلورة المجهودات الفكريّة العربيّة القديمة في ضوء المناهج النّقدية واللّسانيّة الحديثة والمعاصرة. وقد ارتأيت في هذا المقام أن أشيد ببحوث بعض الدّارسين العرب المحدثين وأتخذها مطيّة لتقصّي جذور هذه النّظرية في تراثنا البلاغي واستشراف ما تنطوي عليه قضاياها من أبعاد تداولية، فجهود (المتوكّل) في مجال نظريّة الأفعال الكلاميّة حقّقت نتائج من جملتها "أنّ العرب القدامى اتّفقوا على تمييز الإنشاء من الخبر، مع الإشارة إلى تمايزهما في بعض الأحيان، فقد كان هناك اتجاهان في دراسة هذه الأساليب: اتجاه نحوي يرى في الكلام كونه خبرا كلّه، مثل اعتبار النّحاة النّداء خبرا، ثمّ الاتّجاه الذي يقسّم الكلام إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة، وقد ذهب القدامى حسب (المتوكّل)، مذهبين في تصنيف الأفعال الكلامية المباشرة: مذهب شكلي يمثّله النّحاة...ومنزع دلالي وتداولي يستند إلى أغراض المتكلّم، أمّا الأفعال الكلامية غير المباشرة، فقد وجد هناك

مذهبان في تأويلها: مذهب يرى أنّ عدم مطابقة مقتضى الحال هو السبب في انتقال دلالة الفعل إلى دلالة أخرى، ومذهب يرى أنّ البنية المنجزة تمثّل الفعل المباشر وغير المباشر"[20]

كما تجدر الإشادة ببحث الدكتور (خالد ميلاد) الموسوم بالعنوان: (الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية) الذي كان محاولة جادة في تقصي مفهوم الإنشاء في الدّرس اللّغوي العربي مبيّنا حدوده وأصوله وفروعه. وعلى الرّغم من أنّه ركّز مجهوده هذا على علاقة الإنشاء بالدّرس النّحوي يعتبر مشروعا لإعادة قراءة التراث العربي خاصّة في ظلّ ما جدّت به السّاحة النّقدية من رؤى ومناهج. هذا دون أن نغفل دراسة الباحث (مسعود صحراوي) الموسومة بالعنوان: (التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللّساني العربي) من أهدافها توضيح كيفيّة استثمار مفهوم الفعل الكلامي، أو جزئه الجوهري وهو ما يعرف "بالقوّة المتضمّنة في القول" في قراءة الموروث اللّساني العربي خاصّة في شقّه البلاغي.

ثمّ إنّ تقصّي الأبعاد التّداولية (لنظرية الأفعال الكلاميّة) في تراثنا البلاغي يتقاطع في مفترق طرق مع ما يعرف بنظريّة الخبر والإنشاء عند العرب، وغيرها من القضايا ذات الصّبغة التّداولية المعاصرة حيث "عني البلاغيون القدامى في دراستهم للبلاغة بالعلاقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال التي تقتضي رصد حال المرسل والمتلقي وما بينهما من علاقة اجتماعية ورصد ظروف الخطاب ومقاماته المختلفة، وهنا يتلاقى المحور التداولي مع الدرس البلاغي في تشكيل وتحليل الخطاب اللّغوي"[21]

يقول (أحمد المتوكّل) في ذلك: "من المعلوم أنّ الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمّن ثنائيّة (الخبر/الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثّنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز) كما يدلّ على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[22]

التّداولية ومباحث علم المعاني:

عرّف البلاغيون علم المعاني بقولهم: "هو العلم الذي يختصّ بتتبّع سمات تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، احترازاً عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى

الحال"[23] أي أنّ كلّ ما يصدر عن المرسل من كلام لا يخرج عن واحد من اثنين، إمّا خبر وإمّا إنشاء.

أ- **الخبر:**

عرّف علماء البلاغة الخبر بأنّه: "ما يصحّ أن يقال لقائله إنّه صادق فيه أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقاً للواقع كان صادقا، وإن كان غير مطابق له كان كاذبا"[24] فإذا قلت: الجوّ حارّ . يمكن لمتلقي كلامك أن يحكم عليه بالصّدق أو بالكذب، فهو تركيب صدقه محكوم بمطابقة الكلام للواقع (نسبة خارجية)، فإن وافق الكلام نسبته الخارجية كان صادقاً وإن خالفها كان كاذباً، وعليه فإنّ "معيار الحكم على صدق التّراكيب أو كذبها، أو تحديد نوعها بين الخبر والإنشاء مبني على معيار خارجي، وهو مطابقة الكلام للواقع الخارجي المحيط بالمتلقّي"[25]

أغراض الخبر وأبعادها التّداولية:

يؤدّي الخبر أغراضاً متنوّعة، فإذا قصد المرسل إفادة المخاطب بخبر يجهله، سمّي الخبر حينها (فائدة الخبر) وإذا قصد المرسل إفادة المخاطب على أنّ المتكلّم عالم بالحكم على اعتبار أنّ السّامع على علم بمضمون الخبر، سمّي الخبر حينها (لازم الفائدة)، غير أنّ "الخطّ الفاصل بينهما بعد تداولي يقوم على أساس الافتراض المسبق بين المرسل والمتلقي، فالافتراض المسبق له بالغ الأهميّة في عملية التّواصل، وإنجاز الأفعال اللّغوية، بحيث يتمّ افتراض وجود أساس سابق لدى المتلقّي يعتمد عليه المرسل في بناء خطابه"[26] إذن فالخلفية المشتركة بين المرسل والمتلقّي تلعب دوراً في بناء أنواع الخبر وأغراضه، هذا البعد التداولي (الافتراض المسبق) من الأبعاد التي انبنى عليها صرح النّظرية التداولية المعاصرة.

وللخبر أغراض أخرى غير الغرضين السابقين من أمثلتها: الاسترحام في قوله تعالى: "لا إله إلّا أنت سبحانك إنّي كنت من الظّالمين" أو الفخر والمدح في قول أبي فراس[27]:

ونحن أناس لا توسّط عندنا *** لنا الصّدر دون العالمين أو القبر

فهنا لا يقصد القائلان فائدة الخبر ولا لازم الفائدة، وإنّما معاني أخرى تمّ تحديدها واستخلاصها من التراكيب، حيث حملت التراكيب قوّة إنجازية خرجت فيها التراكيب من حدّ الإخبار إلى إظهار الاسترحام والفخر والمدح.

ومن القضايا البلاغية التي اشتملت على أبعاد تداولية في مضمونها قضية "أضرب الخبر" حيث تراعي في تشكيلها المتلقي وحاله، فقد قالت العرب:

1- عبد اللّه قائم
2- إنّ عبد الله قائم
3- إنّ عبد اللّه لقائم

"وجدناها تعتمد على أصل واحد: عبد الله + قائم مع دخول إنّ + ل على التركيب، لكن في المثال الأوّل استغنى فيه المرسل عن مؤكّد الحكم، لأنّ مخاطبه خالي الذّهن، أمّا في المثال الثّاني استعمل المرسل مؤكّدا (إنّ) لمّا أحسّ شكّا وتردّدا في تصديق الخبر، أمّا في المثال الثّالث، فالخطاب موجّه على متلق منكر أمر القيام لعبد الله، رافضا له، فجاء الخطاب بأسلوب مقابل لرفضه، وإنكاره، فجاءت الجملة مؤكّدة بإنّ ولام التّأكيد"[28]

ب- الإنشاء Performatif:

يعتبر الإنشاء القسم الثاني من أقسام القول، وهو قول لا يحتمل لا الصّدق ولا الكذب، "ويتميّز بأنّ مدلوله يتحقّق بمجرّد النّطق به والطلبي منه ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل، وهي الفكرة نفسها التي عرضها (أوستين) في مبحث الأفعال الكلاميّة، حيث ثار على آراء الوضعيين، وميّز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية من حيث درجة تحقّقها في الخارج وموقف المتكلّم"[29] كما أنّه قسمان: طلبي وغير طلبي، غير أنّ البعد التداولي للأساليب الإنشائية، يظهر في قوّتها الإنجازية بالمفهوم التداولي المعاصر، أي أنّنا ننجز بها عملا ولا تقتصر على مجرّد الكلام "ومن أشراط نجاحها توافر عناصر الإرادة والقصد والقدرة وحسن النيّة ونحوهنّ من مقتضيات المقام التي تتناسب مع الأعمال الكلامية المنجزة، وتجعلها أعمالا مفلحة (Des actes heureux) وإذا لم يراع بساط الحال ولم يطابق المقال مقامه، استحالت أعمالا حبطة (Des actes malheureux)"[30].

فالمستنتج من الطّرح السّابق أنّ هذا العلم يهتم بالتّراكيب الدّالة المفيدة دون غيرها وفي هذا الصّدد يقول (السّكاكي) مؤكّدا لهذا المبدأ (مبدأ الإفادة): "اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل منها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[31] ومن الضروري الإشارة إلى أنّ (السكّاكي) استعمل مصطلح (الطلب) بدل مصطلح (الإنشاء) وسمّي كلّ منهما (قانونا) "والطلب عند السكّاكي خمسة أبواب أصلية: الاستفهام، النّداء، التمني، الأمر، النّهي، وتمثّل هذه (الأفعال الكلامية الأصلية) لدى السكّاكي وهناك أبواب أو أغراض تنتج وتتولّد عن خروج هذه الأبواب الخمسة عن أصلها سنشير إليها في ضوء قضايا النّظرية التداولية المعاصرة.

القوّة الإنشائيّة والاستلزام الحواري:

"تميّز الأنحاء الوظيفية والتداولية عادة بين قوّتين إنشائيتين تواكبان العبارة اللّغوية: قوّة إنشائية حرفية مدلول عليها بصيغة العبارة اللّغوية كالتّنغيم والأداة والفعل، وأخرى مستلزمة متولّدة عن السّابقة طبقا لمقتضيات مقامات تداولية مخصوصة"[32] ذلك أنّ العبارة اللّغوية قد تتجاوز معناها الحرفي وتخرج إلى معاني أخرى أي أنّها تشتمل على العديد من القوى الصريحة والضّمنية وهذا ما اصطلح على تسميته ظاهرة الانتقال من القوّة الحرفية إلى القوّة المستلزمة (l'implication conversationnelle) ويمكن أن نمثّل لذلك بالقول: "يكتب الأستاذ (أ) للأستاذ (ب) متسائلا عن استعداد الطّالب (ج) لمزاولة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة، فيجيب الأستاذ (ب): إنّ الطّالب (ج) لاعب كرة ممتاز. فالملاحظ أنّ جملة الجواب تحمل معنيين: معنى حرفي يتمثّل، في الحمولة القضوية، وهي كون الطّالب لاعب كرة ممتاز، ومعنى ضمني يفاد من ملابسات القول، وهو أنّ الطّالب ليس له أدنى استعداد لمزاولة دراسته في قسم الفلسفة"[33] كما أنّ عملية الانتقال من المعاني الأصلية إلى المعاني الثواني شكّل محلّ انشغال الدّارسين العرب القدامى "ولعلّ أبا يعقوب السكّاكي، خير من دقّق في مسألة كيفية الانتقال من المعاني الأوّل إلى المعاني الثواني، ولاسيّما حينما شرع في تنميط الإنشاء الطلبي إلى خمسة أنماط أصول: التمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء تتولّد منها، حتّى امتنع إجراؤها على الأصل، معان فرعية ليس لها تمثيل في خصائص البنية"[34]

وكمثال آخر: أن يقول شخص لآخر: هل لديك الملح؟ إنّ هذه العبارة في ظاهرها، تدلّ على الاستفهام عن امتلاك المخاطب للملح، إلّا أنّ مضمونها يدلّ على فعل كلامي مخالف، هو فعل الطّلب الذي يظهر كما يلي: ناولني الملح، أو أطلب منك أن تناولني الملح. غير أنّ الدلالة الفعلية لا تظهر صريحة في عبارة المتكلّم، إنّما تأويل هذه الدلالة وفهمها يحتاج إلى العودة إلى عوامل السّياق المحيطة بالمتخاطبين، فالسّياق المحيط بهذه العمليّة هو كون المتخاطبين زبونين جالسين على نفس الطّاولة في مطعم، وهو الأمر الذي جعل المخاطب يؤوّل استفهام المخاطب على أنّه طلب.

ألفاظ العقود والمعاهدات وأبعادها التّداولية:

إنّ ألفاظ وصيغ العقود التي تتمّ بها معاملات مختلفة (بيع، شراء، طلاق..الخ) تعتبر نقطة مهمّة في بحث الأفعال الكلاميّة واستشراف أبعادها التداولية "فألفاظ وصيغ الطلاق التي توقعه هي التي يتمّ بها إنشاء الفعل الكلامي، الذي ينجر عن فعل الطلاق. ففي قول (ابن رشد): "الطلاق يقع إذا كان بنية أو لفظ صريح"[35] فالاعتبارات التّداولية تتجلّى هنا في مبدأين: القصد (النيّة) ومبدأ (الصراحة)، وأمّا باصطلاحات (أوستين) فقد اعتبر مقولة القصدية مبدأ هاما من مبادئ الأفعال الكلامية، إذ تتوقّف عليه الهويّة الإنجازية لأيّ فعل كلامي، وأمّا باعتبارات (سيرل) فذلك مرتبط بمعيارين هما: الغرض المتضمّن في القول، ودرجة الشدّة"[36]

الإفادة قرينة تداولية:

لقد تركّزت جهود الدارسين العرب القدامى أساساً على التّراكيب الدالة المفيدة دون غيرها، وفي هذا الصّدد فقد بيّن (السكّاكي) أنّ علم المعاني "هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره"[37] فالمستخلص من كلامه أنّ اهتمام العلماء العرب كان منصبّا على التّراكيب المفيدة سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة. إذاً فالإفادة بعد تداولية تقوم عليه العملية التواصلية ويرتكز عليه استعمال اللّغة، وهي ما اتّخذه العلماء العرب عنوانا لدراساتهم اللّغوية وهو ما يؤكّده تصنيف (سبويه) لأصناف الجملة تصنيفا دلاليّا في قوله: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، وما هو محال كذب"[38] فسبويه عند تطرّقه إلى (المحال) "لم ينعته بمستقيم، أو حسن، كما فعل مع الأصناف الأخرى، ممّا يدلّ على عدم

كفاية هذا الصّنف التواصلية، ومن ثمّ عدم الاعتداد به تداوليّاً في اللّسانيات العربية"[39] وهو ما يدلّ عليه أيضا ربطهم لقرينة الإفادة بالكلام:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *** اسم وفعل ثم حرف الكلم[40]

يظهر من خلال الدّراسات العربية القديمة في مجال اللّغة أنّهم استبعدوا من دائرة اهتمامهم مختلف المركّبات غير التّامة "أي الألفاظ المفردة لأنّها غير مفيدة، وترك البحث في دلالات هذه الألفاظ لعلم آخر هو: علم الدّلالة"[41]

السّياق قرينة تداوليّة:

من القضايا التي أولاها الدّارسون العرب القدامى انشغالهم في مجال الدّراسات اللّغوية، والتي تحمل صبغة تداوليّة بالمفهوم الحديث، قضيّة "السّياق" حيث درسوا الأفعال الكلاميّة في سياقها الكلامي والحاليّ. وقد عرّف البلاغيون العرب السّياق واستخدموه بمصطلحات متعدّدة، بل كانوا من السبّاقين لاستخداماته وما استعمالهم للمقولة الشّهيرة (لكلّ مقام مقال) إلا دليل على ذلك، ومن المصطلحات المستخدمة بمعنى السّياق: الحال، الموقف، المقام، وقصد بها كلّها تلك الظروف والملابسات الخارجيّة المصاحبة للمقال "وهذا ما نقله (الجاحظ) عن (عبد الله بن المقفع) في وصفه للبلاغة: وقال (اسحاق بن حسّان بن قوهي): لم يفسّر البلاغة تفسير ابن المقفّع أحد قط. سئل ما البلاغة؟ قال: البلاغة: اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة فمنها ما يكون في السّكوت ومنها ما يكون في الاستماع...إلى أن قال: فقيل له: فإن ملّ السّامع الإطالة التي ذكرت أنّها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقّه وقمت بالّذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنّهما لا يرضيهما شيء، وأمّا الجاهل فلست منه وليس منك. ورضا جميع النّاس شيء لا تناله"[42] فالمقام يقتضي أن توجز أو تطنب مع مراعاة انتباه السّامع كما يقتضي التّفريق في الكلام حسب المقتضى والحاجة. فالسّياق يكسب الأفعال اللّغويّة هويتها التّداولية من خلال الاستعمال، ومن ثمّ فإنّنا نؤكّد - هنا - اندراج الظّواهر الأسلوبية، عند العلماء العرب، في إطار تداوليّ صريح.

معايير تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء وأبعادها التداولية:

بعد اكتشاف جملة المعايير التي اعتمدها الدّارسون العرب القدامى تبيّن أنّها تصنّف إلى نوعين: "معايير منطقية ومعايير تداوليّة"[43] على الرّغم من التّداخل الكبير بين النّوعين إلّا أنّنا سنجتهد من خلال توضيح الأدوات المنضوية تحت كلّ صنف.

أ/ **المعايير المنطقية**: من المعايير المنطقيّة التي اعتمدها الدّارسون العرب القدامى للتّمييز بين ثنائية الخبر والإنشاء:

1- **معيار الصّدق والكذب**: يقول (نجم الدّين الكاتبي القزويني) في التّمييز بين الخبر والإنشاء: "والكلام التّام إن احتمل الصّدق والكذب فهو الخبر والقضيّة، وإن لم يحتمل فهو الإنشاء"[44] أي أنّ الخبر ما صدّق وكذّب والإنشاء ما لا يحتمل الصدق ولا الكذب، كما أن الخبر إذا كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب، وإن لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصّدق.

2- **مطابقة النّسبة الخارجيّة**: في مرحلة أخرى سعوا إلى تحليل ظاهرة الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقّة وعلمية، ولكن بتوغّل أشد في اعتماد أدوات التّحليل المنطقي على نحو يتجاوز معيار الصّدق والكذب، فهذا "الخطيب جلال الدّين القزويني يميّز بينهما من حيث إنّ الكلام إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول الخبر والثّاني الإنشاء"[45] أي أنّ الخبر هو القول المتضمّن نسبة معلوم إلى معلوم بالنّفي أو الإثبات على حدّ تعبير القزويني، وحسب مذهب (ابن خلدون): فإنّ "الجملة الإسنادية تكون خبريّة، وهي التي لها خارج تطابقه أو لا، وإنشائية، وهي التي لا خارج لها كالطّلب وأنواعه"[46] فنسبة التّراكيب الخارجيّة تعدّ معيارا أساسيّا في التّمييز بين الخبر والإنشاء.

غير أنّ هذه التّعاريف والأدوات التي قدّمها الدّارسون العرب القدامى لم تسلم من إشكالات نذكر على سبيل الذّكر لا الحصر نذكر ما قدّمه "الدسوقي في شرحه على التّلخيص للتفتازاني، ومفاده: أنّ الإنشاء، تمام كالخبر له نسبة خارجيّة يمكن أن تطابقها النّسبة الكلامية أو لا تطابقها"[47] ويمكن أن نمثّل لقوله بالملفوظ: هل أبوك مسافر؟ والملفوظ: ارحل حيث نجد أنّه لكلا الملفوظين نسبة خارجية، "فالنّسبة الكلاميّة للملفوظ الأوّل هي طلب الفهم من المخاطب وللثاني طلب الرّحيل منه"[48]

ب/ المعايير التّداولية:

القصدية:

إنّ اعتماد المعيارين المنطقيين السّابقين غير كاف وغير حاسم في كثير من الحالات للتمييز بين الأسلوبين الخبري والإنشائي، لذلك أدخل بعض العلماء معيار القصد -أي قصد المتكلّم- باعتباره قرينة تداوليّة خالصة للتّمييز بين هذين الأسلوبين، لأنّ للعلم بمقاصد المتكلّمين أهميّة بالغة في تحديد ماهية الكلام والغرض منه، ولذلك فقد اعتبره عبد القاهر الجرجاني علم ضرورة بقوله: ولقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد النّاس في محاوراتهم علم ضرورة"[49]

ومن جملة ما خلصت إليه من نتائج:

- إنّ مفهوم الأفعال الكلاميّة يعدّ أساس النّظريّة التّداوليّة وجوهرها، لدرجة أنّ من الدّارسين من يصطلح عليها بنظريّة الأفعال الكلاميّة.
- تمخّض هذا المفهوم عن رؤية جديدة إلى اللّغة، تتجاوز الجانب النّسقي وأسوار الشّكل إلى دراسة اللّغة أثناء الاستعمال.
- يندرج مفهوم الأفعال الكلاميّة في تراثنا البلاغي ضمن الظّاهرة البلاغية المعنونة "بنظريّة الخبر والإنشاء" ولعلّ هذا ما يمدّد خيوط التّماهي والتّلاقي بين الحقلين المعرفيين.
- يتّفق الدّرس التّداولي الحديث مع الدّرس البلاغي العربي القديم في معايير تقسيم الكلام خاصّة في معيار ي القصدية ومطابقة النّسبة الخارجيّة.
- تشترك نظرية الأفعال الكلاميّة ومع نظرية الخبر والإنشاء البلاغية في مبدأ اشتمال الكلام على معنى متضمّن فيه لا يفهم من معناه الحرفي بل من خلال السّياق.
- تعتبر "الإفادة" مبدأ مشتركا بين الدّرس التّداولي والتّراث البلاغي العربي.
- تعتبر العناية بجميع أطراف العمليّة التّخاطبية نقطة مشتركة بين الدّرسين التّداولي والبلاغي.
- تولي التّداولية السّياق أهميّة قصوى في إنجازية الملفوظ وتحقيق الغاية منه، وهو ما يتقاطع مع المبدأ البلاغي المشهور "مطابقة الكلام لمقتضى الحال".
- يعدّ "القصد" سمة بارزة في الفعل الكلامي، وهو المفهوم الذي ظلّ حاضرا في المباحث والأشكال البلاغيّة العربيّة القديمة.

- إنّ كثيرا من مباحث الدّرس التّداولي الحديث هي بلاغيّة في الأساس، ولعلّ هذا ما يعزّز أواصر التّلاقي والتّداخل بين الحقلين المعرفيين.

هوامش المقال:

[1]- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007، ص: 18.

[2]- علي محمود حجي، في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية، ومعجم سياقي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص: 22.

[3]- ينظر: ديكرو أزوالد، سشايفر جون ماري القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، تر: منذر عيّاشي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص: 692.

[4]- آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدّين دغفوس، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003، ص: 31.

[5]- خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009، ص: 96.

[6]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص: 42

[7]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط1، 2004، ص: 156.

[8]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفية الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ط1، 2002، ص: 46.

[9]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي، مرجع سابق، ص: 44.

[10]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، مرجع سابق، ص: 47.

[11]- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللّساني، منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص: 89.

[12]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي والمعاصر، مرجع سابق، ص: 47.

[13]- المرجع نفسه، ص: 47.

[14]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 48-49.

[15]- ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1994م، ص: 30.

[16]- المرجع نفسه، ص: 31.

[17]- المرجع نفسه، ص: 31.

[18]- المرجع نفسه، ص: 32.

[19]- المرجع نفسه، ص: 31.

[20]- ينظر: د. عمر بلخير، نظرية الأفعال الكلامية وإعادة قراءة التراث العربي، مجلة الأثر، عدد خاص: أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، تيزي وزو، الجزائر، 16-17-18 ديسمبر 2002م، ص: 97.

[21]- ينظر: أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص: 35.

[22]- خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، مرجع سابق، ص: 201.
[23]- أبو يعقوب السكّاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1983، ص: 70.
[24]- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ – 2009، ص: 23.
[25]- ينظر: أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدّراسات النحوية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 38.
[26]- المرجع نفسه، ص: 39.
[27] - أبو فراس الحمداني، شرح: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ – 1994م، ص: 116.
[28]- ينظر: أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدّراسات النحوية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 42 – 43.
[29]- خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، مرجع سابق، ص: 201.
[30]- د. ملاوي صلاح الدّين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كليّة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 04، جانفي 2009، ص:03.
[31]- السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 247.
[32]- المصدر نفسه، ص: 21.
[33]- أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوظيفية، منشورات عكاظ، الرّباط، 1989، ص: 22. و مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 33.
[34]- ينظر: السكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 171.
[35]- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد 170/2، دار القلم، بيروت، ط1، 1988م.
[36]- المصدر نفسه، ص: 07.
[37]- السكّاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص: 161.
[38]- سبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ – 1988م، ص: 25.

[39]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 52.
[40]- ابن مالك، الألفية، مج 1-2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2003، ص: 17.
[41]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 52-53.
[42]- الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط07، 1998م، ج1، ص: 115 – 116.
[43]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص: 58.
[44]- القزويني، الرّسالة الشّمسية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط2، 1948.
[45]- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م – 1424هـ.

[46]- ابن خلدون، مقدّمة كتاب العبر، بيروت، دار الكتاب اللّبناني ومكتبة المدرسة، ط1، 1960، مج1، ج2، ص: 1065.
[47]- الدسوقي، شرح مختصر التفتازاني (ضمن شروح التلخيص)، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، د ط، ص: 165.

[48]- ينظر: المصدر نفسه، ص: 166.
[49]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص: 530.